سياسة

حجم الخط: ع-ع+

0 توصية

Like Share 0 | Tweet | Share 0

النزاهة البرلمانية: المسؤولون يكتفون بكشف ثرواتهم داخل العراق... ونعجز عن ملاحقة أموالهم في الخارج

عملة عراقية في احد المصارف

الكاتب:

المحرر:

2015/08/05 21:38

عدد القراءات: 2115

المدى برس/ بغداد

تواجه الحكومة سلسلة من التعقيدات في طريقها لتطبيق مبدأ "من اين لك هذا؟" الذي اعلن رئيس مجلس الوزراء مؤخراً عزمه على تطبيقه تماشياً مع الاحتجاجات المتصاعدة في انحاء عدة من البلاد.

ويعد الافتقار لآلية محددة للتأكد من ثروات المسؤولين العراقيين في الخارج، احد ابرز العوائق، فضلاً عن نقص التشريعات وضعف عمل القضاء في مجال مكافحة الفساد.

ويجد نواب، ان اجراءات الحكومة الاخيرة بتقليص النفقات وتخفيض امتيازات الرئاسات الثلاث لن تكون مجدية من دون "الكشف عن الفاسدين"، والبحث عن مصير مئات المليارات من الدولارات التي بددت في السنوات الماضية.

وانتقد النواب خلو ملفات هيئة النزاهة من اسماء وزراء او إحالتهم الى القضاء بتهم الفساد، مؤكدين انهم لا يسمعون إلا بتهم تطول صغار الموظفين.

بالمقابل تظهر بيانات هيئة النزاهة عن كشف الذمم المالية للرئاسات الثلاث ومجلس النواب ورؤساء الهيئات المستقلة استجابة كبيرة للافصاح عن مصالحهم المالية.

وأكد رئيس الحكومة حيدر العبادي، مؤخراً، البدء بتفعيل مبدأ "من اين لك هذا" للجميع وان تقوم هيئة النزاهة بتشكيل فرق خاصة للتحقيق في أموال جميع مسؤولي الدولة.

وقال العبادي، في مؤتمر للشباب عقد في بغداد قبل ايام مخاطباً المسؤولين، "كيف تطلب من المواطن أن يصبر وأنت متنعم؟"، مشيراً إلى أن "النظام وقع في خطأ عندما فرض هذا الواقع الطبقي بين المواطن والمسؤول".

ورأى رئيس الوزراء ان "الفساد يحتمي وراء الاجراءات المعقدة والروتين المعقد ونحن نرفض ذلك وسنحاسب عليه".

مشيراً إلى ان بعض ابناء المسؤولين ينفقون أكثر من رئيس الوزراء واصفاً الأمر بغير المقبول، موضحاً "لدينا أربعة ملايين ونصف المليون موظف يعملون في الدولة ولو اجتمعت جهود هؤلاء الموظفين ستحل الكثير من المشاكل التي يعانيها العراق".

شرعية الفساد!

ويقول النائب طلال الزوبعي، رئيس لجنة النزاهة البرلمانية في اتصال مع (المدى) ان "الفساد في العراق مشرعن"، مشيراً الى ان "القضاء عاجز عن اصدار أوامر إلقاء قبض بسبب حصانة المسؤولين".

واضاف الزوبعي ان "مبدأ من اين لك هذا، موجود ضمن قانون هيئة النزاهة وتم تشريعه في الدورة البرلمانية السابقة وهو يتيح متابعة مباشرة للذمم المالية وتضخم اموال المسؤولين واصحاب الشركات".

وبشأن دعوة رئيس الوزراء الاخيرة، يرى رئيس لجنة النزاهة ان "المبدأ سيواجه مشكلة معرفة املاك وارصدة المسؤولين التي في خارج العراق أو المسجلة بأسماء غير اسمائهم او اسماء اقاربهم حتى الدرجة الرابعة".

آخر الأخبار | الأكثر قراءة | الأكثر تعليقا

11:23 وصول تعزيزات عسكرية مدرعة الى الكرمة

11:19 الهميم: العراق الساحة الأبرز للصراع ونخوض ح

11:11 الموانئ تنفي تدخل الحشد الشعبي في عمل

11:07 رئيس الوقف الشيعي يطالب بمعالجة "مناشئ الإر

11:03 الاستخبارات العسكرية تعتقل شبكة تابعة لـ"ول

10:49 الغبان يدعو إلى "موقف جاد ومشروع مدروس لموا

10:34 ناشطو ذي قار يطلقون حملة لترشيح الأهوار ومو

09:52 الجبوري من السليمانية: سنسلك جميع الطرق الق

23:52 كُتل تطالب بمساءلة قادة أمن الخضراء: تواطؤ

23:52 لقاءات سِرّيّة لتشكيل تحالفات جديدة تعزل ال

20:01 الفيفا يرفض مجدداً رفع الحظر عن الملاعب الع

أخبار ذات صلة

لا يوجد اخبار ذات صلة..

ونوّه الزوبعي، وهو عضو في تحالف القوى العراقية، الى ان "بعض المسؤولين يكتبون في كشف الذمم المالية عن أموالهم في العراق فقط ويتسترون عما يملكون خارج البلاد"، مبيناً ان "اجراءات النزاهة للتحقيق بما يفيد به المسؤول من معلومات تقتصر على اجراء تحقيقات بالتسجيل العقاري عما يملكه من عقارات، وسؤال المصارف عن ارصدة المسؤول".

أرقام من النزاهة

وتكشف بيانات هيئة النزاهة ان استجابة كشف الذمم المالية لرئاسة الجمهورية ولرئاسة البرلمان بدءاً من مطلع كانون الثاني الماضي ولغاية مطلع حزيران الحالي بلغت 100% لكل منهما، فيما بلغت استجابة رئاسة الوزراء 75%، بينما بلغت نسبة استجابة الوزراء 96.5%.

بالمقابل بلغت "نسبة كشف الذمم لأعضاء مجلس النواب 45%"، إذ قام 142 نائباً فقط من اصل 328 برلمانياً، بتقديم كشوفات عن ذممهم المالية.

وحول التزام رؤساء الهيئات والجهات غير المرتبطة بوزارة ومن هم بدرجة وزير بكشف ذممهم المالية، تكشف هيئة النزاهة عن إفصاح 18 مسؤولاً فقط عن أوضاعهم المالية.

وتنتظر الهيئة استمارات كل من مستشار الأمن الوطني فالح الفياض، ورئيس الهيئة العليا للحج والعمرة صالح الحيدري، الذي استقال منذ اشهر، ورئيس الهيئة العراقية للسيطرة على المصادر المشعة محمد إبراهيم عجيل، ورئيس هيئة الإعلام والاتصالات صفاء الدين حسين صالح ربيع، إضافة الى وزير الزراعة فلاح حسن زيدان، ووزير التربية محمد اقبال.

نقص التشريعات

من جهته يقول محمد كون، عضو لجنة النزاهة البرلمانية، ان لجنته "تدعم جهود رئيس الحكومة ومجلس الوزراء في محاربة الفساد"، لكنه يلفت الى ان "المشكلة في تحقيق ذلك تكمن في "نقص التشريعات واداء القضاء".

ويشير كون، في تصريح لـ(المدى)، الى ان "العراق يواجه صعوبة في اثبات الفساد على الشخصيات السياسية والمسؤولين بسبب وجود مجموعة قوانين مقيدة لذلك الشأن".

ويضيف عضو كتلة بدر النيابية بأن "الدول المجاورة لنا متقدمة في قوانين مكافحة الفساد"، لافتاً الى ان "اداء القضاء والتحقيقات في امور الفساد المالي والاداري ضعيف الى حد كبير".

إفلات الحيتان من الشبكة

وتتابع لجنة النزاهة والمفتشين العموميين وديوان الرقابة المالية كل التعاملات المالية في الدوائر الرسمية. كما يفرض على كل موظف يتقاضى اكثر من 1.5 مليون دينار شهرياً تقديم كشف سنوي عن ذمته المالية، ويتم التحقيق من وجود اثراء أو تضخم مالي عن السنوات الماضية.

وتقول عضوة اللجنة المالية نجيبة نجيب ان "البحث عن مصادر أموال المسؤولين بحاجة للبحث عن مصادر تمويل الاحزاب، ونية صادقة في كشف المفسدين".

وتضيف نجيب، في حديث مع (المدى)، ان "قرارات الحكومة بتخفيض مخصصات رواتب الرئاسات والتقشف لن تكون ذات قيمة بدون الكشف عن المليارات التي اهدرت في الاعوام السابقة".

وتشير النائبة الكردية الى ان "العبادي كاشف البرلمان بأنه استلم خزينة الدولة خالية، بل تعاني التزامات"، مبدية انتقادها "لعدم محاسبة أي وزير بتهم الفساد حتى الآن، واكتفاء هيئة النزاهة بإلقاء القبض على الموظفين الصغار".

وكانت هيئة النزاهة قد قالت في وقت سابق، انها ستقاضي المتخلفين عن كشف ذممهم المالية. وتوعدت بملاحقة الممتنعين عن الإفصاح قانونياً، كون المادة 17 من قانون الهيئة النافذ تلزم المسؤولين الحكوميين، لا سيما المناصب العليا، بتقديم تقرير الكشف عن الذمة المالية سنوياً مع بداية شغلهم المناصب وفي حال تركهم له او إنهاء تكليفهم بالمسؤولية.

اضف تعليقك

شروط نشر التعليقات والتعقيبات في "المدى"

تود "المدى" أن تعلن لقرائها وزوار موقعها الالكتروني الكرام بان تعليقاتهم وتعقيباتهم على ما ينشر فيها يخضع لذات القواعد التي تحكم عملية النشر في الصحيفة الورقية والمتقيدة باخلاقيات الصحافة المتعارف عليها دولياً، وتؤكد انها لن تنشر ما يتعارض مع هذه القواعد وفقاً للآتي:

1 -يلتزم القراء وزوار الموقع الالكتروني بلياقات التفاعل مع المواد المنشورة ومواضيعها المطروحة، وبعدم تناول الشخصيات والمقامات الدينية والدنيوية والكتّاب وهيئات الدولة والهيئات الاجتماعية وسائر الناس، بكلام جارح ونابِ ومشين ويحتوي على معلومات غير مؤكدة، ويلتزمون أيضاً بعدم المساس بالشعوب والأعراق والإثنيات والأوطان بالسوء.
2 – يحق لإدارة تحرير المدى ان تنقّح تعليق القارئ او الزائر بما يتناسب مع اللياقات الموصوفة اعلاه، وإطلاق الحوار البنّاء، مع الحفاظ على مضمون التعليق، أو أن تحجبه إذا كان غير مناسب أو متعارضاً مع قواعد النشر.
3 – تنطبق هذه الشروط على ما ينشر في الملاحق وسائر مواقع وإصدارات مؤسسة المدى
4 - لا تتحمل مؤسسة المدى أي مسؤولية مادية أو معنوية حيال صاحب التعليق.

الاسم:

البريد الالكتروني:

التفاصيل:

رمز التحقق:

اضافة التعليق

جميع الحقوق محفوظة لوكالة أنباء المدى برس
Powered by: Kanz Information Technology (Cloud)